

هاني حبيب\*

## جنيف - القاهرة - هيرتسليا:

### الحركة السياسية.. محطات متعارضة!

شهدت الساحة السياسية في الأسابيع الأخيرة تطورات مهمة، وربما الأكثر خطورة على مستقبل القضية الوطنية. وإذا ما تجاوزنا الحرب العدوانية الدموية التي يشنها شارون، فإن إطلاق وثيقة جنيف، وإجراء الحوار الفلسطيني - الفلسطيني برعاية مصرية في القاهرة، ورؤية شارون التي أعلنها في مؤتمر هيرتسليا، ثم في مركز الليكود، تشكل كلها عصب الحركة السياسية التي عصفت بالساحة الفلسطينية مؤخراً.

### وثيقة جنيف.. المقدمات

استمرت الحوارات عامين ونصف عام قبل أن تصل إلى محطاتها الأخيرة في أحد الفنادق السياحية على البحر الميت؛ تلك هي الوثيقة التي حملت اسم المدينة السويسرية التي جرى معظم الحوارات فيها؛ وثيقة جنيف التي يقول أصحابها إنها تستند إلى إرث وحلقات تفاوضية سبقتها.

بدأت قصة الوثيقة مع انهيار مفاوضات طابا، ونجاح إسرائيل في ترويح رواية زائفة تزعم أن الفلسطينيين رفضوا عرضاً سخياً، وبالتالي لم يعودوا شركاء في أي مفاوضات على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي. وتمخض عن هذا الزعم أنه لم يعد هناك إمكان في المدى المنظور للتوصل إلى حل سياسي شامل للصراع، وبالتالي يجب اللجوء إلى الحلول المرحلية والموقته. هذه الرواية أيضاً شكلت ذريعة استندت إليها حكومتا براك ومن بعده شارون في العدوان على الشعب الفلسطيني، باعتبار أن الفلسطينيين لا يرغبون في التوصل إلى حلول سياسية. وقد ساعد في ذلك إصاق تهمة الإرهاب بالنضال الوطني الفلسطيني، وخصوصاً بعد أحداث أيلول/سبتمبر 2001.

في هذه الأثناء، بادر فريق إسرائيلي ممن شاركوا في مفاوضات كامب ديفيد وطابا، ولا سيما يوسي بيلين وأمنون ليبكين - شاحك، مع بعض المسؤولين الفلسطينيين، وخصوصاً ياسر عبد ربه ونبيل قسيس، إلى تأليف مجموعة فلسطينية - إسرائيلية جالت في عدة عواصم للرد على رواية براك - شارون والتشديد على وجود شريك فلسطيني، لم يتلق عرضاً حقيقياً من الحكومة الإسرائيلية يمكن الادعاء أنه

(\* كاتب سياسي مقيم بغزة).

رفضه.

بعد فشل حزب العمل في انتخابات الكنيست الأخيرة، وخروج يوسي بيلين منه، تعثرت التحركات السياسية من دون أن تتوقف الاتصالات التي شابها بعض الفتور، إلى أن عادت بمبادرة فرنسية - بريطانية - روسية. واستقر الرأي على أن يتم هذا الجهد برعاية دولة محايدة هي سويسرا. وقد أدت التطورات اللاحقة وفشل الجهود السلمية إلى توسيع دائرة المشتركين في هذا الجهد، إذ شملت اللقاءات شخصيات وأطرافاً أخرى من يسار حزب العمل، وأطرافاً من الوسط وميرتس، وحتى من اليمين.

لكن، ما هو موقع هذه الوثيقة مع رؤية بوش التي باتت تسمى خريطة الطريق؟ يقول أحد المشاركين في إعداد الوثيقة، جمال زقوت، إنها (الوثيقة) ليست خطة اعتراضية شاملة على خريطة الطريق، لكنها تطرح رؤية تفصيلية افتقرت إليها الخريطة التي تحدثت عن دولة فلسطينية من دون أن تتناول ماهيتها، أو حدودها، أو وضعيتها. فالوثيقة، إذاً، محاولة لملء الفراغات في الخريطة بشيء من التفصيل. وعلى عكس الخريطة، التي طرحت قضية اللاجئين في إطار عام، تتحدث الوثيقة عن آليات وخيارات، إلا إن الأهم في هذا الشأن أنها تشكل اعتراضاً على أخطر ثغرات خريطة الطريق؛ وهي تلك المتمثلة في الحل الانتقالي المرحلي، كما ورد على لسان البعض.

ويشير قادة الفريقين، الفلسطيني والإسرائيلي، في المفاوضات التي أدت إلى وثيقة جنيف، إلى جوهر هذه الوثيقة بالقول: "اتفاقية جنيف اتفاقية تصورية، بإمكان القادة من الطرفين أن يستخدموها أو يعدلونها، أو يهملوها كلية. ولكننا، كمواطنين، قمنا بكل ما في وسعنا تجاه وضع لم يعد محتملاً. الكرة الآن في ملعب قادتنا من الطرفين" (ياسر عبد ربه ويوسي بيلين!).

### الفرقاء المتباحثون

عشية الخميس الواقع فيه 9 تشرين الأول/أكتوبر 2003، وعلى ساحل البحر الميت، جرى إعلان ما بات يعرف بوثيقة جنيف بعد أن تم إنضاجها خلال عدة أشهر من مباحثات متواصلة بين فريقي العمل التفاوضي الفلسطيني والإسرائيلي، توصلوا في نهايتها إلى اتفاقية هي الأولى من نوعها في تاريخ الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي التي تتطرق إلى كل جزئيات الصراع وتفصيلاته.

ضم الفريق التفاوضي الفلسطيني الذي قاده عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عبد ربه، توليفة رفيعة المستوى من الناحية المهنية؛ إذ شمل إضافة إلى الكوادر السياسية المميزة خبراء خرائط مثل بشار جمعة وسامح العبد، وخبراء بأوضاع القدس مثل د. نظيم شوبي والمستشار السياسي والخبير بالقانون الدولي ليث العمري، كما ضم أيضاً ممثلين عن جيل انتفاضة 1987: جمال زقوت،

وزير شؤون الأسرى هشام عبد الرازق، ومسؤول الأمن الوقائي في الضفة محافظ جنين السابق زهير مناصرة، وقدورة فارس ومحمد الحوراني ممثلي جيل "فتح" الجديد والقريبين من مروان البرغوثي.

أمّا الفريق التفاوضي الإسرائيلي فقد تم تأليفه نوعياً؛ إذ حرص رئيسه، يوسي بيلين، على ألا يكون الوفد مجرد خلطة يساريين ومثقفين ومن قوى السلام التقليدية، بل حاول أن يعكس من خلال هذا الفريق أوضاع شريحة ممكنة من الطبقة السياسية الإسرائيلية، فضم جنرالات وساسة من الوسط وأعضاء كنيست براغماتيين: حاييم أوران من ميرتس، وآري أرنون من السلام الآن، ورون بوندك من مفاوضات أوسلو، وأمنون ليبكين - شاحك ونحاما رونين من أعضاء الكنيست السابقين، وإيتي ليفني من شينوي، وعمرام متسناح من قيادة حزب العمل، وجدعون شيفر وشلومو بروم من الجنرالات، إضافة إلى مثقفين معروفين مثل الروائي عاموس عون، والكاتب دافيد غروسمان، والكاتبة تسفيا غرينفيلد، والخبير الاقتصادي يورام غاباي، وصاحب مقالة "نهاية الصهيونية" السياسي وعضو الكنيست أبراهام بورغ.

تضمن نص الاتفاق - الوثيقة ديباجة و27 فقرة أو بنداً هي: مسميات الاتفاق الدائم؛ العلاقات بين الطرفين؛ مجموعة تطبيق؛ الأراضي الإقليمية؛ السيادة؛ ترسيم الحدود؛ المستعمرات؛ الرواق الأمني؛ الأمن؛ الأمن الإقليمي؛ أمن الدولة الفلسطينية؛ الإرهاب؛ التحريض؛ قوة متعددة الجنسيات؛ الإخلاء؛ محطات إنذار مبكر؛ المجال الجوي؛ معابر الحدود الدولية؛ القدس؛ اللاجئون؛ الأونروا؛ التعاون؛ طرق ذات هدف خاص؛ المواقع الدينية؛ الحدود؛ السجناء؛ تسوية الخلافات.

### بين الرفض والقبول

كان من الطبيعي أن يقابل إعلان هذه الوثيقة في جنيف، بعد البحر الميت، بردات فعل متعددة، إسرائيلية وفلسطينية وعربية ودولياً، وبانتقادات شاملة، وبتأييد بدأ محدوداً لدى الشارع الفلسطيني، الذي غلبت عليه المعارضة. وإذا كان لا بد من الوقوف على تقويم الشارع الفلسطيني لهذه الوثيقة والموقف منها، فإن جملة من المقالات والتصريحات لمسؤولين وتابعين، تعكس حدود كافية هذا التناقض في التقويم.

فهؤلاء الذين وقفوا إلى جانب الوثيقة رأوا فيها أنها:

- تنسف المرحلة في الحل التي طرحتها الاتفاقات السابقة.
- أداة رافعة لإعادة الحياة للاتجاهات السياسية السلمية في إسرائيل.
- بديل منطقي من خريطة الطريق التي ضلت طريقها نحو العملية التفاوضية.
- إعادة صوغ لخطاب السلام الفلسطيني من أجل تأكيد مضامينه ومفاصله الأساسية.

- تشكل اختراقاً للسياسة الديموية لحكومة شارون.
- تحقق العدالة الممكنة وليس منطق العدالة المطلقة.
- تجعل، نتيجة متابعة الرئيس عرفات لها، شارون الغائب الوحيد عنها.
- تعزز مبدأ دولتين لشعبين، عوضاً عن دولة ثنائية القومية.
- تدل على أن الفلسطينيين يؤمنون بالسلام، عكس ما يطرحه شارون.
- تنسف الادعاء الإسرائيلي بعدم وجود شريك فلسطيني.
- وضعت الإسرائيليين أمام حقيقة أن حكومتهم لا تبحث عن السلام.
- أداة للكفاح السياسي.
- أمّا أولئك الذين وقفوا معارضين للوثيقة فقد رأوا فيها أنها:
- لا تحل الصراع الأيديولوجي والثقافي والديني بين الشعبين.
- نُشرت من دون الملاحق، مع أن كلمة ملحق تكررت 45 مرة في النص.
- ملأنة بالجمل التأويلية التي يمكن أن تحدث لبساً في تفسيرها، وخصوصاً فيما يتعلق بمسألة حق العودة. فبينما تتنازل من الناحية العملية بإعطاء إسرائيل حق رفض أي لاجئ أو قبوله، تشير في الوقت ذاته إلى قرار الجمعية العامة رقم 194 والمبادرة العربية.
- تسقط مسؤولية إسرائيل التاريخية تجاه القضية الفلسطينية، بينما لا يزال الإسرائيليون إلى اليوم يطالبون بتعويضات عما يطلقون عليه ضحايا "الهولوكوست" (المحرقة).
- تنازلت عن قضايا تم حسمها دولياً، مثل قرار عصبة الأمم سنة 1932 فيما يتعلق بحائط البراق.
- تنازلت عن الثوابت الوطنية الفلسطينية، ومثلت شقاً في الإجماع الوطني الفلسطيني.
- تشير المادة 17 منها إلى ضرورة تبني مجلس الأمن لها وإلغاء قرارات الأمم المتحدة السابقة كافة.
- تقيّد النضال الوطني الفلسطيني، وتتجاوز مرجعيات العمل الوطني الفلسطيني.
- تسلم بالمنطق الإسرائيلي للحل الدائم.
- يحوطها كثير من الشكوك والغموض.
- مجرد وثيقة تجريبية يمكن التلاعب بنصوصها.
- توهم الرأي العام العالمي أن هناك حلاً في الأفق.

- تساعد حكومة شارون في إرغام الفلسطينيين على التنازل عن الحق في المقاومة، وهو أهم أهداف شارون.
- مجرد محاولة من القيمين عليها لخدمتهم كأشخاص.
- اختيار سويسرا مكاناً للحوار شبيه باجتماع انطلاقة الحركة الصهيونية في مدينة بازل سنة 1897.

هذه بعض نماذج لنقاط الضعف والقوة في وثيقة جنيف، وفق ما أوردته مؤسسة "إعلام تام" من خلال مراجعة نصوص وتصريحات ومقابلات تتعلق بالوثيقة في مختلف وسائل الإعلام، وهي تعكس رؤية متباينة وقراءة مختلفة، إن لم تكن ملتبسة في كثير من الأحيان، لنصوصها. كما يمكن ملاحظة أن كثيراً من الآراء يعكس في الغالب موقفاً مسبقاً إزاء الوثيقة، وبعض الآراء الواردة يؤكد أن أصحابها لم يطلعوا عليها بما يكفي لاتخاذ موقف مدروس منها، أمّا البعض الآخر فقد حاول تزوير ما جاء في الوثيقة من نصوص وحملها ما ليس فيها، وفي الغالب عن عمد وإصرار بهدف التأثير في الرأي العام. وفي المقابل يمكن ملاحظة أن عدداً من مؤيدي الوثيقة تجاهل ما فيها من عيوب وملازمات، وتحمس لها من دون التوقف عند ثغراتها.

### "حق العودة" في الوثيقة!

لعل ما أثارته وثيقة جنيف، في شأن حق العودة، يعتبر ميدان النزاع الرئيسي بين معارضي الوثيقة ومؤيديها. فالمعارضون يرون أن هناك إسقاطاً لهذا الحق، بينما يرى المؤيدون أن قراءة مدروسة للنصوص تشير إلى أن هذا الحق لم يسقط من الناحية الواقعية.

يقول المعارضون: الوثيقة تنازلت عن كلمة "العودة" وحولتها إلى "مكان سكن دائم"، وبالتالي شطبت هذا المفهوم. وحتى الخيارات الأخرى التي طرحتها حولت هذا الحق إلى مكان سكن دائم وليس كعودة. كما برأت الوثيقة إسرائيل من أية مسؤولية أخلاقية أو سياسية في جريمة طرد الشعب الفلسطيني واحتلال أرضه، وبالتالي جعلت إسرائيل غير مسؤولة عما جرى لهذا الشعب. ثم إن الوثيقة في إعطائها هذا التفسير لعودة اللاجئين، أو هذا التفسير للحل، ألغت المفهوم القانوني والسياسي للقرار رقم 194، الذي نص على عودة اللاجئين إلى أراضيهم وأماكنهم وتعويضهم عما جرى لهم، إضافة إلى أن ما طرحته الوثيقة بشأن العودة إلى مناطق السلطة الفلسطينية، هو تحوير وتزوير في مفهوم هذا الحق، لأن العودة تعني العودة إلى الأرض والأماكن الأصلية. أمّا الخيار الثاني الذي طرحه الوثيقة، فهو العودة إلى مدن سكنية تبني في الأراضي التي ستضاف في شرق قطاع غزة أو غرب الجزء الجنوبي في الضفة الغربية في مقابل الأراضي التي ستضم إلى إسرائيل، وستخصص هذه المدن لإقامة اللاجئين

الذين سيبقون لاجئين أيضاً. وأما الخيار الثالث فهو الهجرة إلى مختلف دول العالم، أي يظل هؤلاء المهاجرون لاجئين، وكذلك بالنسبة إلى خيار التوطين. وفيما يتعلق باختيار إسرائيل كمكان سكن دائم لهم، فهو محدود بالكم والنوع؛ بمعنى أن العدد الذي سيعود أو سيختار إسرائيل كمكان سكن دائم، لن يكون في أرضه وأملاكه ذاتها، وإنما مجرد عودة إلى إسرائيل، وهذا العدد سيبقى رهناً بموافقة إسرائيل.

ويقول المؤيدون: إن البند المتعلق بحق العودة ينص صراحة على مرجعية القرار رقم 194، وعلى المبادرة العربية. ويقر هؤلاء بأن الوثيقة لا تضمن عودة جماعية للاجئين، لكنها لم تسقط حق العودة، والخيارات التي تضمنتها الوثيقة تشكل حلاً عملياً لهذه المسألة. ويسترجع هؤلاء القرار رقم 194 من حيث أنه يتناول بنوداً أخرى لم يتطرق إليها الخطاب السياسي الفلسطيني، كمسألة تدويل القدس والناصرة. كما أن القرار المذكور أشار إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم، لكنه لم يشير إلى عودة أبنائهم (!)؛ وهو قرار صادر عن الجمعية العامة، وأقل أهمية بما لا يقاس من قرارات مجلس الأمن التي هي أيضاً لم تعد أكثر من مرجعية دولية، لم يتناول مسألة عودة اللاجئين إلا بكلمات قليلة: "حل عادل لمسألة اللاجئين". يضاف إلى ذلك أن الوثيقة تتبنى دولتين لشعبين، فهل سيعود الفلسطينيون إلى إسرائيل أم إلى دولتهم، الدولة الفلسطينية؟ ويقر هؤلاء بأن إقرار حق العودة، وفقاً لما يطالب به الفلسطينيون عن حق، يعني نهاية الدولة العبرية تماماً؛ أي أن العملية التفاوضية غير موجودة برمتها من حيث المبدأ. وهذا يعني أن الشعب الفلسطيني الذي اختار الخيار السلمي من خلال العملية التفاوضية، أقر ضمناً باستحالة تحقق حق العودة عملياً.

ومن الأسباب التي تبرر عدم وقوف إسرائيل وراء مبادرة وثيقة جنيف، أن الوثيقة تتطرق إلى أمور غير تلك التي يعلنها أصحابها في الجانب الإسرائيلي. فقد قام من أعدوا الوثيقة بتقديمها على أنها تمثل إشارة إلى القبول الفلسطيني بالدولة اليهودية، في حين أنه لا يوجد شيء من هذا القبيل في الوثيقة، وإنما هناك إشارة مبهمّة إلى "حق اليهود في دولة"، من دون أن تشتمل الوثيقة في أي جزء منها على أي نص يفيد أن تلك الدولة في أرض إسرائيل الحالية. وعلى هذا فإن مثل تلك الدولة يمكن أن يقوم في مكان آخر. أما فيما يتعلق بحق العودة الفلسطيني، فإن معدي الوثيقة في الجانب الإسرائيلي يدعون أن الفلسطينيين تخلوا صراحة عن حقهم في العودة، لكن الأمر - بحسب الرافضين - ليس كذلك؛ فهي على الرغم من أن عبارة حق العودة لا تظهر في الوثيقة بشكل واضح وصريح، وخصوصاً أن الوثيقة تنص على أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين سوف تتم معالجتها وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 194، فإن ذكر هذا القرار الصادر سنة 1948، مع عدم ذكر حق العودة تحديداً، يعني ببساطة أن اللاجئين سوف يعودون. وعلى الرغم من أن الإسرائيليين يوافقون في الغالب على النص الوارد

بشأن التعويضات للاجئين الفلسطينيين، فإن هناك نصاً آخر يفيد أن الدول العربية التي استضافت اللاجئين ستحصل على تعويضات أيضاً. وما يثير بعض المعارضين للوثيقة في إسرائيل، النص الذي يتناول إنشاء مجموعة تنفيذ وتحقيق دولية تكون مسؤولة عن إعادة إسكان اللاجئين، وعن المسائل الحدودية، وعن الهيكلية المعقدة التي ستقوم بالإشراف على القدس المقسمة. وهذه المجموعة الدولية لن تضم ممثلين عن الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فحسب، بل ستضم أيضاً ممثلين عن جامعة الدول العربية، وسيكون لها سلطات واسعة، ويخشى هذا البعض أن تنال هذه المجموعة من استقلال الدولة العبرية.

### الوثيقة.. إسرائيلياً

أثار توقيع وثيقة جنيف موجة من الغضب الشديد داخل الحكومة الإسرائيلية والأحزاب اليمينية. فقد قال وزير الخارجية، سيلفان شالوم، إنه يجب النظر إلى هذه الاتفاقية بشيء من التحفظ، مضيفاً: "إنني لا أتوقع الكثير ممن كانوا مسؤولين عن اتفاق أوسلو، الذي لا يزال نذاع ثمنه الباهظ حتى اليوم." أما ديوان رئيس الحكومة، فقد أصدر بياناً اعتبر فيه الوثيقة عملاً غير مسؤول يلحق الضرر بإسرائيل، ففي الوقت الذي تقوم الحكومة الفلسطينية المنتخبة بمجازاة الإرهاب، يسارع المسؤولون في حزب العمل إلى التوصل إلى اتفاق يستند إلى أخطاء سابقة؛ "إنها السذاجة وعدم فهم الواقع الذي نعيشه في الشرق الأوسط، اللذان عكسهما اتفاقاً أوسلو وكامب ديفيد."

وصرح عضو الكنيست أوري أريئيل، من حزب الاتحاد الوطني، أنه يجب أن يتم التحقيق مع الذين شاركوا في مفاوضات أوسلو من جانب لجنة تحقيق خاصة بسبب الجرائم التي ارتكبوها، إنهم يبحثون الآن في الكارثة المقبلة والتي يمكن أن تضر بنا وتشجع على الإرهاب.

زعيم المعارضة، رئيس حزب العمل شمعون بيرس، انتقد بدوره عدداً من بنود وثيقة جنيف، مع أنه يؤيد هذه المباحثات. فقد انتقد ما ورد عن نية الانتقال نحو الحل الدائم دفعة واحدة. كما انتقد البند الذي ينص على تسليم السيادة في منطقة الحرم القدسي الشريف للفلسطينيين، إذ قال إن لديه "حلولاً أكثر إبداعاً". كما أعرب عن معارضته لتدخل قوات دولية، وللحل المقترح بالنسبة إلى حق عودة اللاجئين.

### حوارات القاهرة والهدنة المؤجلة

سادت الساحة الفلسطينية أجواء متفائلة نسبياً قبيل بدء الحوارات الفلسطينية في القاهرة. فقد اعتقد البعض أن كل شيء معد سلفاً، والحوار مجرد مهرجان كرنفالي احتفالي لتوقيع اتفاق تم إعداده سلفاً، يتعلق في الدرجة الأولى بوقف إطلاق النار،

وتحويل القيادة الفلسطينية التفاوض مع إسرائيل فيما يتعلق بترتيبات وحلول مقبلة. واستند هذا الاعتقاد إلى جملة من الضغوط المحلية والعربية والدولية وحسابات كل فصيل من فصائل الحوار، التي تشدد جميعها على ضرورة الخروج من المأزق الحالي من خلال مثل هذا الاتفاق. وهذا ما يؤكد أن الحوار ظل في ذهن كثيرين مجرد وسيلة استخدامية في ظل الأزمات للخروج منها، وليس أمراً واجباً تعكسه الضرورة الوطنية البحتة.

والواقع أن الحوار الفلسطيني - الفلسطيني، الذي جرى في العاصمة المصرية مع بداية كانون الأول/ديسمبر الماضي، أتاح فرصة حقيقية لمراجعة أولية تساهم في تصحيح كثير من الأخطاء والتجاوزات في ظل وضع فلسطيني متأزم وضعيف، حيث تغلب العشوائية والعفوية والارتجالية على العمل الوطني الفلسطيني، الأمر الذي أتاح لحكومة شارون فرصة ذهبية وتاريخية للمضي قدماً في خطتها الاستراتيجية.

كان يمكن لحوار القاهرة أن يسد الفجوة الواسعة في الاختلال الكبير الناجم عن طرف (إسرائيل) يمتلك رؤية واستراتيجية واضحتين، ويعمل بكد وجد على تنفيذهما بدقة، وآخر (الفلسطينيون) يفتقر إلى أبسط مقومات أي خطة، ويقع في عجز تكتيكي سياسي وليس فقط أنه يفتقر إلى استراتيجية واضحة.

ففي حين بات من الواضح أن حكومة شارون جادة في جهودها الدؤوب لتصفية القضية الفلسطينية، نجد الساحة الفلسطينية تتحرك بانفعال وعشوائية في مواجهة لا تزال خاسرة مع الجانب الإسرائيلي، في وقت ما زال الوضع الفلسطيني الداخلي منهكاً بأزمات الإدارة والفساد وصراع البرامج والشعارات. ولعل الطريقة التي تم التعامل بها مع قضية "الجدار الحدودي" (جدار الفصل العنصري) تعكس إحدى أهم محطات هذه الأزمة، ونموذجاً للعشوائية المرتجلة في التعامل مع مسألة هي الأخطر حالياً على مستقبل القضية الوطنية. ونظراً إلى كون هذا الجدار العنصري هو الخطر الداهم في المرحلة الراهنة، يصبح من الضروري إعطاء أولوية مطلقة لمواجهته والسعي لإحباطه عبر عمل منظم يهدف إلى محاصرة حكومة شارون وتقييد قدرتها على مواصلة بناء هذا الجدار، بل وفرض تفكيكه. لكن هذه الأولوية ظلت مفتقدة طوال أشهر متوالية إلى حد يثير الاستغراب ويدفع إلى التساؤل عن عوامل وأسباب غياب الوعي الفلسطيني على هذا النحو، كما عبر عن ذلك أكثر من معلق.

ويلاحظ في هذا السياق أن الساحة الفلسطينية، رسمياً وفصائلياً وشعبياً، غابت تماماً عن إحداث أي ردة فعل في الأشهر الأولى من بدء العمل في جدار الفصل العنصري، وكأنما اكتشف الفلسطينيون فجأة أن هذا الجدار أخذ ينهب الأرض ويشكل حدوداً حقيقية للخريطة الخاصة التي أعدها شارون. ويمكن القول إن التحرك الفلسطيني بدأ في إثر تصريحات أميركية تنتقد بناء الجدار، ومنذ ذلك الوقت أخذت



القيادات الفلسطينية تركّز في تحركها وتصريحاتها على هذه المسألة. والأبرز، في هذا المجال، التحرك الشعبي الفلسطيني المترافق مع تأييد أجانِب للحق الفلسطيني. إلا إن الملاحظة الأبرز هي أن هذا الجدار لم يُستهدف من جانب منفِذي العمليات الاستشهادية أو غيرهم، إلا نادراً جداً، الأمر الذي يثير الاستغراب ويضع أكثر من علامة استفهام بشأن جدية المواجهة.

### خلفيات ومقدمات

جاء تصريح السفير الإسرائيلي في القاهرة بتاريخ 2003/12/11، وما نشرته صحيفة "هآرتس" في اليوم التالي، ليؤكد أن المبادرة التي سبق أن أعلنتها "حماس" لتحييد المدنيين كانت نتيجة تفاهم أنجز عبر وسطاء ألماني وقطريين، وبعلم السوريين، وبعد التنسيق مع الولايات المتحدة وإسرائيل. فقد أعلن السفير الإسرائيلي في القاهرة أن إسرائيل أوقفت عملياتها التي تستهدف مسؤولي الفصائل بالمروريات أو الطائرات، وأن هناك مرحلة جديدة "نحن في وسطها"، وستقتصر العمليات على من سمّاهم "القنابل الموقوتة". في حين أشارت صحيفة "هآرتس" إلى معلومات نسبتها إلى مراجع أمنية إسرائيلية عن أن "حماس" اتخذت قراراً استراتيجياً بوقف العمليات داخل إسرائيل، وقالت إن "الهدوء على الجبهة بين إسرائيل وحماس ليس هدنة". وكذلك كشفت دورية "النشرة" (كانون الأول/ديسمبر 2003) أن الولايات المتحدة طلبت من "حماس" - عبر الوسطاء - إعلان مبادرة حسن نية قبل أي محاولة يمكن أن تقوم بها للضغط على إسرائيل. وفعلاً - تقول النشرة - قررت قيادة "حماس" أن يأتي إعلان هذه المبادرة من الداخل، وعلى لسان عبد العزيز الرنتيسي والشيخ أحمد ياسين اللذين قاما بإعلانها. وقد أكدت "حماس"، بعد أيام مما نشرته "هآرتس"، التزامها الثوابت المعروفة، كشكل من أشكال النفي للخط الذي ساد الأوساط الفلسطينية، وخصوصاً كوادِر الحركة وأعضاءها، ولا سيما أن ما يجري على الأرض من الناحية العملية يؤكد التزام "حماس" بالتظاهرات المشار إليها. أمّا الولايات المتحدة فقد ضغطت على إسرائيل لوقف عمليات الاغتيال - على الرغم من أن هذا الضغط لم ينجح كثيراً - وذلك نزولاً عند أحد مطالب "حماس": "إذ إن واشنطن أصرت على عدم الاستجابة لطلبات "حماس" الأخرى إلا في حال إعلان الحركة، بشكل قاطع وصريح وجلي ومعلن، وفقاً شاملاً لإطلاق النار. وكشفت عدة مصادر أن مطالب "حماس" تنحصر في التالي:

- شطب اسم "حماس" من قائمة المنظمات الإرهابية أميركياً وأوروبياً.
- عودة جمعياتها ومنظماتها في جميع الدول الأجنبية والعربية إلى العمل.
- فك الحصار عن أرصدها المجمدة.
- التعامل معها كقوة رئيسية في الساحة الفلسطينية.

### ● الإفراج عن كوادرها في السجون الإسرائيلية.

ولوحظ أن الولايات المتحدة توقفت عن مهاجمة حركة "حماس" بالاسم، واقتصرت تصريحات المسؤولين الأميركيين على ضرورة تفكيك البنى التحتية للإرهاب من دون ذكر الحركة بالاسم.

وعلى الرغم من أن التحرك الرسمي المصري شكل التحرك المعلن الرئيسي الهادف إلى تحقيق هدنة ووقف لإطلاق النار، فإن سورية لم تكن بمنأى عن هذا التحرك. بل إن عدة مصادر تكاد تعيد إلى التأثير السوري السبب الجوهرى وراء فشل التوصل إلى اتفاق في القاهرة، على الرغم من أن لدمشق مصلحة وبتحدود معينة في هذا الاتفاق، لكن من خلال دور رئيسي لها فيه، وخصوصاً أن الجانب السوري بدأ يشعر بأنه سيتحمل مسؤولية أي عملية تتم داخل إسرائيل، وأن إمكان تكرار الغارات التي شنتها الطائرات الإسرائيلية في 5/10/2003 عقب عملية تفجير مطعم مكسيم في حيفا، إمكان قائم؛ وهناك تهديدات إسرائيلية معلنة بهذا الشأن. لذلك ربما تلجأ "حماس"، في حال التوصل إلى اتفاق أو تفاهم ما - حتى لو لم يكن معلناً، بعد تلبية بعض شروطها - إلى تسليم ورقة هذا التفاهم لسورية كي تستخدمها في مواجهة ضغوط الكونغرس الأميركي، وفي التشديد على أهمية دورها في استقرار المنطقة، وفي تحريك مسارها التفاوضي مع إسرائيل. ويلاحظ في هذا الشأن قيام وزيرة الدولة للشؤون الخارجية البريطانية بزيارة لدمشق، أعقبها زيارة قامت بها الوزيرة السورية بثينة شعبان إلى واشنطن. ويجري هذا التحرك لمصلحة إعادة إحياء المسار التفاوضي السوري - الإسرائيلي، لكنه يتأثر أيضاً بالعامل الفلسطيني الذي تحتاج إليه دمشق لتعزيز أوراقها.

غير أن دمشق لن تكون في مواجهة التحركات الهادفة إلى تحقيق هدنة معلنة، وربما تتفق مع حركة "حماس" على منح هذا الدور للقاهرة، وذلك لأسباب سورية داخلية تتعلق بخطابها السياسي في الدرجة الأولى، وتفضل دمشق أن يتم كل شيء معلن من خلال القاهرة، في حين تدرك واشنطن أهمية الدور الذي أدته دمشق على صعيد هذا الإنجاز في حال تحققه.

وباختتام أعمال لقاء "حوارات القاهرة"، من دون التوصل إلى اتفاق بين المتحاورين، بدأت أعمال تقويم هذه الحوارات، التي تراوحت بين مقولة تفيد أن الحوار فشل وبين مقولة أخرى فحواها أن انطلاق الحوار هو بحد ذاته شيء إيجابي، وخصوصاً أنه سيتواصل. مع ذلك شعرت الأوساط الفلسطينية، على مختلف انتماءاتها، بالإحباط جرأ هذه النتيجة، وتحديدًا إن ما يمكن أن يطلق عليه فشل حوارات القاهرة جاء في نظر كثيرين نتيجة عدم وقوف مختلف الفصائل والأطراف والسلطة الفلسطينية على تقويم مرحلة "أبو مازن" تقويماً "جاداً"، ولا سيما فيما يتعلق بالهدنة

التي تحققت في عهد حكومته، وفشلها لأسباب فلسطينية وإسرائيلية وأميركية. هذه الهدنة التي استمرت أسابيع متوالية شكلت دليلاً على إمكان تحققها واستمرارها لولا جملة من العوامل التي منعت استمرارها، لكنها - الهدنة - أثبتت أن هناك رغبة لدى مختلف الأطراف في تحقيقها. وهذا أمر نعتقد أنه مهم من زاوية أن المحاولات السابقة لتلك الهدنة كانت تصطدم بانعدام الرغبة الحقيقية في الهدنة، نظراً إلى تضارب برنامجين فلسطينيين هما برنامج السلطة وبرنامج المقاومة.

في حوارات القاهرة الهادفة إلى إنجاز هدنة ثانية، حاول أصحاب برنامج المقاومة، وبنجاح، تأكيد حقيقة أن أصحابه هم الذين يحددون المسار الوطني الفلسطيني، إذ لا هدنة من دونهم، وأن هذا البرنامج، من خلال أصحابه، هو الذي يرسم حدود التحرك الرسمي الفلسطيني وتخومه، مستغلاً المزاج الجهادي وضعف البرنامج المقابل والأزمة الداخلية المستفحلة، إضافة بطبيعة الحال إلى عدد من المعوقات الإسرائيلية والأميركية.

وفي هذا السياق، فإن جملة من المعطيات المتتالية أكدت أن حكومة شارون، على الرغم من كل ما يقال، ليست في وارد أي هدنة، إلا في حال ترافقها مع إجراءات لتحقيق أهداف شارون المعلنة والمتمثلة في تدمير "البنية التحتية للإرهاب". وهكذا عملت إسرائيل على إفشال إمكان تحقيق هدنة ثانية، قبل أن تبدأ، عندما أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية خطته التي تقضي بإجراء خطوات من جانب واحد. لكن الأهم أن شارون يلحظ أن جملة من الضغوط والمعطيات أدت إلى تحقيق هدنة حقيقية، غير معلنة، وبالتالي فإن في إمكانه المضي قدماً في خطته من دون أن يخشى أي ردة فعل حقيقية على ذلك؛ فهو بغنى عن هدنة يمكن أن تضع العراقيل أمام تنفيذ خطته؟

أما بالنسبة إلى الجانب الفلسطيني، وخصوصاً السلطة، فإن طلبها، علناً أو ضمناً، من فصائل الحوار، ومن الفصائل الإسلامية تحديداً، بتفويض كي تتحرك بحرية على الصعيد السياسي يكشف إلى حد بعيد الهوة في توازن القوى بين البرنامجين؛ وهو على الأرجح ما تحاول "القاهرة" أن تضع حداً له من خلال الحوار واستخدام أوراق متعددة لتذليل العقبات أمام توافق هذين البرنامجين. والواقع أن التحرك المصري لم يتوقف بعد فشل حوارات القاهرة، إذ لوحظ أن هناك نشاطاً ملموساً، وخصوصاً أن الرئيس مبارك أعلن في الأسبوع الأول من بداية السنة الجديدة أن القاهرة سترسل مبعوثيها مرة ثانية وثالثة إلى غزة وإسرائيل بهدف إنجاح المساعي لاستئناف العملية التفاوضية على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي.

البرلمان الفلسطيني، المجلس التشريعي، وبعد إغفاءة طويلة، تذكر من خلال لجنته السياسية أن في إمكانه، بل من مسؤوليته، رعاية الحوار الفلسطيني الداخلي، فقررت هذه اللجنة عقد سلسلة من الاجتماعات مع عدد من الفصائل الفلسطينية بهدف

الاستيضاح والاستماع إلى آراء ووجهات نظر القوى السياسية في شأن الحوار الوطني وأسباب عدم التوصل بهذا الحوار إلى نتائج ملموسة، وما تراه هذه القوى من سبل لمعاودة الحوار وفق أسس تضمن التوصل إلى حالة من التوافق تسمح بتعزيز الموقف الوطني الفلسطيني. كما ستجري اللجنة حواراً مشابهاً مع رئيس الحكومة السابق محمود عباس، والحالي أحمد قريع. وقد شرعت فعلاً في إجراء هذه الحوارات، ابتداءً من 2004/1/7، مع ممثلي الجبهتين الشعبية والديمقراطية، مستندة إلى ثلاثة محاور رئيسية هي: كيفية متابعة حوارات القاهرة؛ العوامل التي أدت إلى توقفها من دون التوصل إلى نتائج إيجابية؛ كيفية البناء على ما تم التوصل إليه.

إن اللجنة السياسية في المجلس التشريعي، كما يقول رئيسها النائب مروان كنفاني، في صدد بلورة رؤية وتوصيات للحوار كي تقدمها للمجلس التشريعي بغية المساهمة في دفع الحوار الفلسطيني قدماً من منطلق الرغبة في المساهمة في تفعيل أشكال الحوار باعتباره ضرورة وطنية ملحة.

### هل هناك خطة

### استراتيجية فلسطينية؟

أخذ بعض المتابعين لحوارات القاهرة على السلطة الفلسطينية أنها لم تكن تمتلك أكثر من المطالبة بتحقيق هدنة مع إسرائيل، ومنحها تفويضاً لقيادة العملية التفاوضية. ويشير ذلك، من وجهة نظر هؤلاء، إلى أن القيادة الفلسطينية لا تمتلك خطة واضحة للعمل، ناهيك عن وجود خطة استراتيجية. والواقع أنه بمرور أسبوع واحد من السنة الجديدة منحت القيادة الفلسطينية هؤلاء دليلاً إضافياً على ذلك، عندما طرح رئيس الحكومة، أحمد قريع، فكرة قيام "دولة ثنائية القومية" في حال لم يتم تنفيذ خريطة الطريق. وفي اليوم التالي لطرح الفكرة، اجتمعت القيادة الفلسطينية وخرجت ببيان تهدد فيه بإعلان دولة فلسطينية من جانب واحد. وبشكل متواز تقريباً أعلن مؤسس حركة "حماس"، الشيخ أحمد ياسين، قبوله بدولة فلسطينية في حدود الضفة وغزة في مقابل هدنة مع إسرائيل.

ربما يهدف هذا التحرك الفلسطيني إلى تحريك الوضع السياسي، بعد جمود طويل، لكنه في واقع الأمر تحرك في المكان نفسه، تحرك يشير إلى التخبط كما يشير إلى الإحباط وقلة الحيلة. إلا إن الأهم أنه إشارة واضحة إلى افتقار القيادة السياسية الفلسطينية إلى خطة حقيقية، وهو الأمر الذي يمنح استراتيجياً شارون فرصة أوسع للاستمرار!

### مؤتمر هيرتسليا

في 18 كانون الأول/ديسمبر 2003، أعلن شارون رؤيته السياسية وخطته للتعامل مع الفلسطينيين، وذلك في مؤتمر هيرتسليا الذي يعقد سنوياً، بمشاركة كبار المفكرين والساسة والخبراء في شتى المجالات الحيوية، ويرسم في واقع الأمر توجهات يمكن لصاحب القرار الاستعانة بها لدى وضع سياساته وتنفيذها. وكانت المؤتمرات الثلاثة الأخيرة خلال الأعوام الماضية ركزت، بصورة رئيسية، على تثبيت وتعزيز تعريف "الدولة كدولة ديمقراطية يهودية" من زوايا أمنية وسياسية واقتصادية؛ ذلك التعريف الملتبس، والذي يدور حول توفيق ما بين نقيضين: عنصرية دينية وديمقراطية في الوقت ذاته!

تناول خطاب شارون عدة محاور، لكننا سنتوقف أمام محورين رئيسيين يتعلقان بالمسألة الفلسطينية: الأول المسألة الديموغرافية، والثاني خطته للتعامل مع الفلسطينيين؛ علماً بأن المحورين مترابطان ترابطاً واضحاً.

يشير شارون إلى أن الأوان حان كي تقدم "كافة القطاعات" في المجتمع الإسرائيلي خدمة وطنية كشرط لنيل الحقوق. وقول شارون "كافة القطاعات" اضطر إليه كي لا يقول "العرب". ومن خلال هذه الدعوة فإن رئيس الحكومة يضع شرطاً للمواطنة، وهو الولاء للدولة العبرية القائمة بشكل حاسم. ويقول بعض الخبراء في الساحة الإسرائيلية إن مسألة الحسم هذه تتناول في الأساس الحق في الترشيح والانتخاب. وبمعنى آخر، فإن من لن يقوم "بخدمة وطنية" لن يحظى بحق الترشيح والانتخاب. وتلك المسألة رفضتها الأحزاب اليمينية والمتدينة في إسرائيل منذ وقت طويل، ووجدت ترجمتها من خلال شارون في مؤتمر هيرتسليا، في محاولة منه لحسم الخطر الديموغرافي داخل الدولة العبرية. ويقول هؤلاء إنه قد تتم ترجمة فعلية لأقوال شارون من خلال التمييز بين المواطنة والإقامة الكاملة، أي مستويين من الواجبات ومستويين من الحقوق، يرتبط بهما حق الاقتراع والترشيح كما أشار العضو العربي في الكنيست الدكتور عزمي بشارة (جريدة "البيان" الإماراتية، 2003/12/24).

أما المحور الثاني، فقد تناول فيه شارون بشكل موسع خطته المتعلقة بإجراءات من جانب واحد، أو خطة الفصل كما يسميها البعض، أو فك الارتباط كما أطلق عليها شارون نفسه. ولم يقل شارون جديداً في ذلك لأن خطته كانت تسربت أو سرّبت قبل أسابيع، إلا إن أهمية طرحها من جانب شارون في هيرتسليا تتمثل في عكس الطابع الرسمي لهذه الخطة التي تتضمن، "في حال عدم التوصل إلى تفاهم أو اتفاق مع الجانب الفلسطيني"، عدة إجراءات أبرزها: إعادة انتشار للجيش الإسرائيلي في "خط أمني" في "المناطق"؛ إخلاء أو زحزحة مستعمرات منعزلة هي، على حد تعبير شارون، "في كل صيغة محتملة للتسوية في المستقبل لن تندرج في أراضي إسرائيل". إلا إن إشارة شارون الأوضح بشأن طبيعة "الجدار الحدودي" هي الأهم، إذ تبين بشكل رسمي

هذه المرة أن للجدار صفة حدودية وطبيعية: فصل سياسي وليس مجرد وسيلة أمنية. وهدد شارون بأنه لن يترك المجتمع الإسرائيلي رهينة الإيقاع الفلسطيني في التقدم على صعيد تطبيق خريطة الطريق، ويمنح السلطة الفلسطينية مهلة أشهر معدودة إذا لم تلتزم خلالها تفسيره لتطبيق التزاماتها سيسحب الجيش الإسرائيلي من المدن الفلسطينية إلى خطوط جديدة تقام فيها عوائق أمنية جديدة شرقي الجدار، ويزيل في العملية ذاتها من داخل العمق السكاني الفلسطيني بعض المستعمرات التي لن تكون تحت السيادة الإسرائيلية في أي اتفاق محتمل.

بناء الجدار الحدودي سيستمر بصرف النظر عن أي تقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين، والفارق - كما طرحه شارون - هو أنه سيقدم على إجراء تسهيلات للمدنيين على المعابر، وترفع الإغلاقات، وتبدأ إسرائيل تطبيق خريطة الطريق وتسليم الفلسطينيين المهمات الأمنية في المدن. هذا في حال استئناف العملية التفاوضية. خطة شارون هذه أعاد طرحها مجدداً أمام مركز الليكود في 5/1/2004، حيث نجح على الرغم من اعتراضات كثيرة في جعلها مقبولة من حزبه.

ويمكن ملاحظة الربط بين المحورين المشار إليهما من خلال مسألة واحدة تتمثل في "الخط الديموغرافي"، وهو خط فلسطيني. ففي المحور الأول محاولة من شارون لجعل المواطنين العرب مجرد "سكان دائمين" من دون أي حقوق سياسية أو تمثيل في الكنيست. أما في المحور الثاني، فإن الخطة التي يطرحها شارون تتلخص بعبارة قصيرة: كثير من الأرض يضم إلى إسرائيل مع أقل عدد ممكن من الفلسطينيين!! ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>